مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/3/28

الاختيار المستحيل

من يقرر خيار الحرب والسلم في العراق اليوم؟

مصطفى السراي

تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الاختيار المستحيل: من يقرر خيار الحرب والسلم في العراق اليوم؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية/ الحوكمة والدستور والقانون / الامن والدفاع

مصطفى السراي / أكاديمي في العلوم السياسية، جامعة بغداد / مدير الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمة: جغرافيا اللعنة ومعضلة الدولة المخترقة

في الأدبيات الجيوسياسية، غالباً ما تُعرَّف الدول التي تقع على خطوط التصدع بين القوى الكبرى بـ(الدول العازلة)، أو ما يُسمى (ساحات التلقي) يمثّل العراق، بتركيبته الديموغرافية وموقعه الجغرافي المعقد وتاريخه السياسي الحديث، النموذج الأبرز في تمثيل هذه الحالة. لكن في ظل الحرب المفتوحة من التحالف (الأمريكي-الصهيوني) على إيران، يجد العراق نفسه أمام معضلة وجودية: كيف يمكن لدولة تعاني من هشاشة مؤسسية وانقسامات داخلية حادة أن تختار بين السلم والحرب في صراع الدول العظمى والكبرى؟ يهدف هذا المقال إلى تفكيك الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الدولة العراقية، وتحليل دوافع الانزلاق نحو الحرب، وتداعياتها السوسيولوجية والسياسية، ومآلات التوازنات الإقليمية الجديدة على بنية الدولة ومستقبلها.

أولاً: السياق الجيوسياسي: نظرية الدولة المخترقة

لفهم خيارات العراق، يجب تشريح البيئة الاستراتيجية التي يتنفس فيها، إذ وفقاً لمفهوم (جيمس روزناو) يُصنَّف العراق اليوم كنموذج مثالي لما يُسمى (الدولة المخترقة)، حيث تتلاشى الخطوط الفاصلة بين ما هو «وطني داخلي» وما هو «دولي خارجي» عبر أبعاد مختلفة: أمنية، وعسكرية، واقتصادية، وسياسية، وغيرها، ويمكن إيجاز الأبعاد في الحالة العراقية بثلاثة:

المصير الأمريكي: لا يقتصر التواجد الأمريكي على الوجود العسكري المباشر في العراق عبر التحالف الدولي وبعض المستشارين، بل يمتد إلى عصب الدولة عبر الهيمنة الجوية والارتهان الاقتصادي، فارتباط الاقتصاد العراقي بالمنظومة الاقتصادية الغربية، ووجود إيرادات العراق من العملة الصعبة (الدولار) في البنوك الأمريكية، ومع السيادة الأمريكية على نظام الدولار ذاته، يجعل القرار السياسي والأمني مقيداً بسلاح العقوبات، حيث يعني أي انخراط عراقي في محور معادٍ لواشنطن انهياراً فورياً لقدرة الدولة على دفع رواتب مواطنيها.

العمق الاستراتيجي الإيراني: تعتبر طهران العراق «عمقها الاستراتيجي» الأول وعبر استراتيجية «الدفاع المتقدم»، تستخدم الأراضي العراقية كجدار عازل لإشغال الخصوم بعيداً عن أراضيها. وهذا يتم عبر مجموعة مسارات عسكرية، وأمنية، وسياسية.

التهديد الإسرائيلي: ما بعد 7 أكتوبر طوّر الكيان الصهيوني كثيراً في عقيدته الأمنية، وضمن هذه التطورات دخل العراق ضمن العقيدة الأمنية الاستباقية للكيان، إذ إنه مع تطور تكنولوجيا الطائرات المسيرة والصواريخ، بات العراق يقع ضمن «الدائرة الثالثة» للتهديدات في العقيدة الأمنية الصهيونية. ينظر الكيان الصهيوني إلى العراق كممر لوجستي ومنصة إطلاق، ويحتفظ بحق توجيه «ضربات استباقية» لتدمير البنية التحتية للفصائل، متجاهلاً سيادة بغداد.

ثانياً: الانزلاق نحو الحرب: من دولة عازلة إلى ساحة اشتباك نشطة

مع بداية العدوان على إيران في 28 شباط/فبراير، كانت هناك محاولات عراقية لتكرار سيناريو حرب الاثني عشر يوماً في هذه الحرب أيضاً، إلا أنه بعد مرور بعض الأيام تبين شمولية الحرب ومحاولة فتح الجبهات من جميع الأطراف من قبل التحالف (الأمريكي-الصهيوني)، والاستهدافات الإيرانية، وضربات فصائل المقاومة العراقية، وبهذا فقد تجاوز العراق مرحلة الترقب ليدخل فعلياً في أتون «حرب الوكالة المباشرة» بعد مجموعة من الاستهدافات، قامت فصائل المقاومة الإسلامية بضرب القواعد الأمريكية، وردّ التحالف (الأمريكي-الصهيوني) بقصف مقرات الحشد الشعبي وتنفيذ عمليات اغتيال مركزة، مما فرض واقعاً جيوسياسياً جديداً يمكن فهمه من خلال الآتي:

الأمر الأول: انهيار الحدود بين «الدولة» و«اللادولة»؛ إذ إن الاستهداف لم يقتصر على مجموعات مجهولة، بل طال مقرات تابعة رسمياً لـ«هيئة الحشد الشعبي»، التي هي مؤسسة تابعة للقائد العام للقوات المسلحة، وهذا ما تؤكده بيانات الحكومة العراقية. في الوقت نفسه، تعبّر الحكومة العراقية عن الجماعات التي تستهدف البعثات الدبلوماسية، وتحديداً الأمريكية، والقواعد الأمريكية في بغداد والبصرة وإقليم كردستان بـ«الجماعات الإرهابية»، وفي ذات الوقت يتم الإعلان في الإعلام على أن هذه الضربات تقوم بها فصائل المقاومة.

فهذه حالة التشابك والفصل الحكومية خلقت ما يُسمى حالة (النظام الأمني الهجين). هذا الأمر عمّق أزمة انتهاك السيادة، على اعتبار أن الجهات الرسمية غير قادرة على الردع أو الحماية لكلا الطرفين.

الأمر الثاني: انتقلت واشنطن من «الردع التكتيكي» الذي كانت تمارسه على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إلى سياسة «الردع النشط» عبر الاغتيالات والهجمات المباشرة، في رسالة واضحة بأن الغطاء الرسمي العراقي والتحالف العراقي–الأمريكي وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي لن يحمي من ينخرط في تصدير الهجمات، الذي تحاول من خلالها الضغط على العراق لاتخاذ خطوات حقيقية اكثر جرأة في عدم استهداف المصالح الامريكية وضمان حياده وعزله عن محور الحرب الحالية.

الأمر الثالث: الاستنزاف المزدوج، إذ يستنزف العراق من جميع أطراف الصراع، فتعرضت مواقع عراقية إلى ضربات صاروخية وطائرات مسيرة من الجانب الإيراني، بالإضافة إلى الاستهداف الذي يقوم به التحالف (الأمريكي–الصهيوني)، فضلاً عن الضربات المتبادلة من فصائل المقاومة. كل هذه العوامل تستنزف قدرة العراق على البقاء كدولة عازلة، ويصبح خطر الانزلاق في الحرب وشيكاً جداً، بسبب عدم السيطرة الخارجية وعدم القدرة على الحماية الداخلية.

ثالثاً: الجدلية القاتلة: كيف يلتهم غياب السيادة الداخلية حصانة الدولة الخارجية؟

في الأدبيات الكلاسيكية لبناء الدولة، ووفقاً لـ«ماكس فيبر»، الدولة هي الكيان الذي يمتلك «الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة». إلا أنه في الحالة العراقية يمر نموذج الدولة بمخاض عسير ما بين المفروض والواقع، والواجب والحاصل، وما بين الداخل والخارج، لاسيما في جزئية «الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة». ويمكن مشاهدته في طبيعة التكوينات المعقدة لمفهوم الدولة في العراق؛ على سبيل المثال، عندما تمتلك بعض الفصائل القدرة على توجيه ضربات استراتيجية دون العودة إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، أو استخدام الأراضي العراقية لإلحاق الضرر بالآخرين. هذا ينظر إليه من قبل الدول على أن العراق دولة مجزأة إلى أطراف متعددة ضمن مؤسسات الدولة، وهذا إعلان صريح بسقوط السيادة الداخلية وتحول الدولة إلى «حارس شكلي".

في أدبيات السياسة الدولية، عندما تريد الدولة تحقيق سيادتها الخارجية، تكون هذه السيادة مشروطة بالقدرة على منع استخدام أراضيها للإضرار بالآخرين. وعند العجز عن ذلك، يُشرع للأطراف الخارجية الرد بحجة «الدفاع عن النفس»، لا سيما في أوقات الحروب والصراعات. والطبيعة المعقدة للعراق، كما أشرنا في الفقرة أولاً، حوّلت هذه المعطيات من عناصر قوة إلى عناصر ضعف، حتى أصبح الضعف الداخلي هو المشرع الأول للانتهاك الخارجي.

رابعاً: مأزق الحياد الإيجابي

على الرغم من أن الحكومة العراقية تبنت خيار «الحياد الإيجابي» في إدارة الصراع الحالي وتجنب الانزلاق في الحرب، إلا أن الواقع العملي يشير إلى كسر هذا الحياد الإيجابي من جميع الأطراف الداخلية والخارجية. ويُعرض هذا الخيار لاختبار قاسٍ، خصوصاً بعد سيل الدم العراقي وتعرض العراقيين للاغتيالات والاستهدافات، بمعنى أن خيار الحياد كان الغرض منه تحقيق الأمن والحماية للدولة (أرضاً، وشعباً، ومؤسسات)، وهذه جميعها تعرضت للاستهداف.

لذا يمكن القول إن الدبلوماسية العراقية تقاتل اليوم على جبهات قد تبدو خاسرة؛ فالحكومة تمر بالمأزق المزدوج، لأنها محاصرة بين ضغط قوى سياسية داخلية تطالب بطرد التحالف والرد على الاستهدافات المتكررة للمؤسسات الأمنية، وأهمها مواقع ومقرات الحشد الشعبي، وبين ضغط دولي يهدد بعزلة وانهيار مالي واقتصادي، وأعمال عسكرية كبيرة في حال الاستجابة لتلك المطالب، واستمرار عدم قدرتها على ضبط الوضع الداخلي ومنع ضربات فصائل المقاومة. لذا نرى اليوم أن دور الدبلوماسية العراقية تحول من «الوقاية والوساطة» إلى مجرد «إدارة الأضرار»، ومحاولة وضع سقف للتصعيد يمنع قصف البنى التحتية المدنية ومراكز المدن.

خامساً: بين بناء الدولة وعقيدة المحور

الطبقة السياسية، وتحديداً الشيعية، ناضلت لعقود ودفعت أثماناً باهظة، أبرزها الاتفاق مع الولايات المتحدة للوصول إلى حكم العراق عام 2003، وتأسيس هذا النظام السياسي. العراق اليوم أمام تهديد وجودي وسيناريوهات تهدد «النظام السياسي» بأكمله؛ فإذا انهار الاقتصاد العراقي وعادت الفوضى الشاملة، فإن الخاسر الأكبر سياسياً هو الطرف الحاكم، لأن سقوط الدولة يعني العودة إلى المربع الأول وفقدان السلطة التي انتظروها طويلاً. وهذا التهديد بقدر ما هو مرتبط بكيان الدولة والنظام السياسي، فإنه أيضاً مرتبط ببنية «المكون الشيعي»، الذي أصبح يُنظر إليه اليوم باعتباره سبب هذا التهديد، بعد أن قاد هذا المكون الدفة لعقود طويلة لتأسيسه. إن الانزلاق نحو الحرب، وتحول الأراضي العراقية إلى ساحة لتبادل الضربات، لا يمثل مجرد أزمة سيادية عابرة، بل يشكل زلزالاً يضرب أسس «البيت الشيعي» العراقي سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً.

واجه الإسلام السياسي الشيعي بعد عام 2003 تحدياً تاريخياً يتمثل في الانتقال من عقلية «المعارضة والثورة والمظلومية» إلى عقلية «الحكم وبناء الدولة». لقد حاولت قوى الإطار التنسيقي الحاكمة مؤخراً تصدير سردية «حكومة الخدمات» لاستعادة ثقة الشارع، لكن التصعيد العسكري ينسف هذه السردية من جذورها؛ فهو يثبت أن هذه القوى غير قادرة على اتخاذ قرارات مصيرية لصالح استقرار «السلطة».

إن توريط البلاد في حرب خارجية يعني إعلان وفاة مشروع «الإطار التنسيقي»، وهو توحيد القرار الشيعي في إدارة السلطة لتحقيق الاستقرار والأمن وتقديم الخدمات، لا سيما بعد الاهتزازات العنيفة التي ضربت العراق منذ عام 2019، والعودة بالمكون الشيعي إلى مربع عسكرة المجتمع وتبرير الفشل التنموي بحجة «التصدي للمؤامرة الخارجية".

يجري هذا بينما يشهد الشارع العراقي، والشيعي تحديداً، اليوم شرخاً سوسيولوجياً غير مسبوق. فالحرب ستعمّق هذا الانقسام إلى حد الصدام المجتمعي بين تيارين:

- **التيار الأول:** يطالب باقتصاد قوي، ووظائف، وخدمات، ومستوى رفاهية وحريات وأمن اجتماعي. هذا الجمهور يرى في المغامرات العسكرية تكاليف باهظة لمستقبله، وتدميراً لدولته من أجل مصالح لم يستفد منها مباشرةً.
- **التيار الثاني:** هو الجمهور المرتبط عضوياً وعقائدياً بالفصائل ومحور المقاومة، ويؤمن بـ «وحدة الساحات» والارتباط العقائدي بمحور المقاومة وولاية الفقيه، ويرى أن الدفاع عن هذا المحور يسبق بناء الدولة مصلحياً وعقائدياً.

هذا الانقسام يحول أي حرب خارجية إلى وقود لاحتراب أهلي أو احتقان داخلي مستدام داخل الحاضنة الشيعية نفسها. علاوة على ذلك، يمثل المكون الشيعي الكتلة الأكبر من الموظفين والعاملين في القطاع العام (جيش، شرطة، وزارات مدنية)، ويعد

الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد كلياً على بيع النفط عبر النظام المالي الأمريكي.

أي خيار لقرار الحرب ضد المحور الأمريكي–الصهيوني قد يُقابل بعقوبات على البنك المركزي العراقي أو بتقييد وصول العراق إلى أمواله بالدولار. هذا يعني فوراً عدم القدرة على دفع الرواتب، وانهيار قيمة الدينار العراقي، وارتفاعاً جنونياً في أسعار المواد الغذائية. هذا السيناريو يوقظ في الذاكرة الجمعية للمكون الشيعي «رعب حصار التسعينيات»، ولن تتسامح الجماهير الجائعة، طيلة العقدين الماضيين بعد التغير في الجنوب المليء بالنفط، مع قيادات سياسية جرتهم إلى الفقر والجوع مرة أخرى بقرارات غير محسوبة.

يضاف إلى ذلك أن النخب السياسية الشيعية عملت لسنوات طويلة على إقناع المحيط العربي والمجتمع الدولي بأن الشيعة هم حكام وطنيون للعراق، وأن بغداد قادرة على أن تكون جسراً للتواصل العربي–الإقليمي، لا مجرد «ضاحية» تابعة لطهران. وانزلاق العراق في هذه الحرب سيثبت في العقلية الخليجية والعربية والدولية «الوصمة الجيوسياسية» التي تصنّف النظام الحاكم في بغداد كـ «وكيل إيراني خالص» لا يملك إرادة مستقلة. هذا ربما يؤدي إلى قطيعة سياسية واقتصادية عربية وحصار دبلوماسي، ويعيد المكون الشيعي إلى مربع العزلة الإقليمية وعدم الاعتراف بشرعيته كحاكم لدولة عربية محورية، مما يولد عملياً الطريق نحو تغيّر طبيعة «توازن الحكم» في العراق.

سادساً: مآلات الأزمة في ميزان الجيوسياسة: السيناريوهات المستقبلية

في ظل كسر قواعد الاشتباك التقليدية، يمكن رسم أربعة سيناريوهات استراتيجية تحدد مسار العراق وموقعه في الخارطة الإقليمية القادمة:

1. **سيناريو حرب الاستنزاف المحسوبة (الاستقرار المشلول):** هذا السيناريو لا يؤدي إلى انهيار الدولة، لكنه يحولها إلى دولة فاشلة وظيفياً.
   - **عسكرياً:** يستمر تبادل الضربات ضمن سقف تكتيكي (هجمات بمسيرات من الفصائل يقابلها قصف دقيق لمخازن أو عجلات من قبل واشنطن وإسرائيل).
   - **سياسياً واقتصادياً:** تُصاب عجلة التنمية بشلل تام. رأس المال «جبان» بطبعه، وأي بيئة تشهد قصفاً متبادلاً ستؤدي إلى تجميد الاستثمارات الأجنبية الكبرى (مثل مشاريع الطاقة وطريق التنمية). الحكومة ستتحول من «حكومة خدمات وبناء» إلى مجرد «حكومة إطفاء حرائق» ووسيط أزمات. سيبقى العراق في منطقة «اللاسلم واللا حرب»، مما يستنزف شرعية النظام السياسي تدريجياً أمام شارع محبط ينتظر التنمية.

2. **سيناريو الانزلاق الشامل والانهيار (نظرية البجعة السوداء / الخطأ التكتيكي):** في العلوم السياسية، تُعرف الأحداث غير المتوقعة ذات التداعيات الكارثية بـ «البجعة السوداء".

- **المحفز:** يحدث هذا السيناريو إذا نجحت ضربة من الفصائل في تجاوز الدفاعات الجوية وإيقاع عشرات القتلى في صفوف القوات الأمريكية، أو توجيه ضربة استراتيجية موجعة للعمق الإسرائيلي.
- **الرد والتداعيات:** الرد لن يكون «ردعياً» بل سيكون «حملة عقاب قصوى» ستشمل الضربات تدمير البنية التحتية المزدوجة (جسور، محطات طاقة، مقرات أمنية تابعة للدولة ومراكز القيادة والسيطرة). والأخطر هو التفعيل الفوري لسلاح «العقوبات المالية» على البنك المركزي، مما يؤدي إلى انهيار العملة، وتوقف الرواتب، وخروج مظاهرات شعبية عارمة قد تسقط الحكومة وتُدخل القوى السياسية في اقتتال داخلي للتهرب من المسؤولية.

3. **سيناريو التسوية التكتيكية (ترحيل الأزمة والهدنة المفروضة)** وهو سيناريو «شراء الوقت» الذي تلجأ إليه الأطراف عندما تصل إلى حافة الهاوية دون رغبة في السقوط.

- **الآليـة:** تتدخـل أطـراف ثالثـة (مثـل دول اوربيـة، دول خليجيـة، أو بضغـط صامـت مـن مرجعيـة النجـف) لفـرض تهدئـة غيـر معلنـة، توافـق الفصائـل علـى إيقـاف العمليـات مؤقتـاً مقابـل وقـف أمريـكا لعمليـات الاغتيـال، مـع وعـود حكوميـة بجدولـة انسـحاب التحالـف.
- **المـآل السياسـي:** هـذا السـيناريو لا يحـل جـذر الأزمـة (ازدواجيـة السـلاح)، بـل يكتفـي بـترحيلها سـيبقى النظـام السياسـي رهينـة لأي شـرارة إقليميـة قادمـة، وتبقـى سـيادة العـراق معلقـة بقـرار أطـراف خـارج مؤسسـاته الدسـتورية.

4. **سيناريو التقليم الجيوسياسي (الاستئصال الممنهج وإعادة هندسة المعادلة):** لا يستهدف هذا السيناريو إسـقاط النظـام السياسـي العراقـي، بـل يهـدف إلـى «عمليـة جراحيـة قاسـية» لاستئصال أو إضعـاف فصائـل محـددة (الولائيـة الصلبـة) لإخراجها نهائيـاً مـن أي ترتيب أمنـي أو سياسـي قـادم فـي العـراق والمنطقـة.

- **عسـكرياً وأمنيـاً (تقليـم الأظافـر):** لـن يكتفـي التحالـف الأمريكي-الإسـرائيلي بالـرد علـى مصـادر النيـران، بـل سيشـن حملـة اسـتباقية ومكثفـة تسـتهدف تصفيـة قـادة الصـف الأول والثانـي لهـذه الفصائـل، وتدميـر خطـوط إمدادهـا، ومصانـع تجميـع المسـيرات، ومخـازن الصواريـخ الباليسـتية. الهـدف هـو تجريـد هـذه الفصائـل مـن «أنيابهـا العسـكرية» بحيـث لا تعـود قـادرة علـى

تشكيل تهديد إقليمي مستقبلاً، ولا قادرة على تعويض النقص إذا ما تم تحييد ساحات أخرى (مثل لبنان).

- **سياسياً (عزل الأجنحة السياسية):** الضربات العسكرية ستترافق مع ضغط سياسي ومالي هائل لفرض عزلة على الأجنحة السياسية لهذه الفصائل داخل «الإطار التنسيقي» والبرلمان. رسالة واشنطن للحكومة والقوى الشيعية ستكون واضحة «تخلوا عن هذه الفصائل الراديكالية وارفعوا الغطاء عنها، وسندعم بقاء نظامكم السياسي واقتصادكم".

5. **مآلات على الترتيب الأمني القادم (هندسة ما بعد الحرب)**

المنطقة تتجه نحو هندسة أمنية جديدة تقوم على تحجيم نفوذ «محور المقاومة». تطبيق هذا السيناريو في العراق يعني إجبار بغداد على احتكار السلاح قسراً، وتحويل الفصائل المتبقية إما إلى تشكيلات أمنية محلية منزوعة السلاح الثقيل، أو أحزاب سياسية مدنية لا تمتلك حق الفيتو المسلح. من يرفض هذا التحول، سيتم تدميره عسكرياً بمعزل عن مؤسسات الدولة، مما قد يخلق صداماً دموياً، لكنه ينتهي بإعادة تشكيل توازن القوى الداخلي.

الختام

أثبتت الأزمة الحالية أن غياب احتكار السلاح داخلياً هو المسوغ الأول الذي تستخدمه الدول لانتهاك سيادة العراق خارجياً. إن انزلاق العراق في هذا الصراع لن يكون مجرد أزمة عابرة، بل قد يمثل رصاصة الرحمة على النظام السياسي وكيان الدولة الموحدة. لتجنب هذا المصير المظلم، يقف صانع القرار العراقي أمام مسؤولية تاريخية تتطلب اتخاذ خطوات استراتيجية عاجلة:

- **إعادة الهيكلة والعزل:** ضرورة اتخاذ خطوات الفرز التام بين ألوية الحشد الشعبي كمؤسسة رسمية ضمن قيادة القائد العام للقوات المسلحة وبين أي جماعة أخرى تتصرف بشكل فردي، كي توفر الحكومة الحماية والقرار لأبناء هذه المؤسسة ومنع استهدافهم، إذ من الواضح أن التحالف الأمريكي – الصهيوني لا يفرق بين مؤسسة الحشد الشعبي والجماعات الأخرى مما يعرض أبناء هذه المؤسسات إلى اغتيالات واستشهاد العديد منهم.
- **التحصين الاقتصادي:** الفصل الصارم بين مؤسسات الدولة الرسمية والقطاع المصرفي من جهة، وأي كيانات خاضعة للعقوبات من جهة أخرى، لتأمين تدفق عائدات النفط وحماية قوت العراقيين من أي استخدام كأداة ابتزاز.

- **ضرورة إبلاغ طهران بوضوح بأن انهيار الدولة العراقية** سيضر بمصالحها الاستراتيجية أكثر من أي مكسب تكتيكي، وفي ذات الوقت، تكثيف الضغط الدبلوماسي على واشنطن لمنع استهداف مقدرات الدولة.
- **توحيد الجبهة الوطنية الداخلية:** تشكيل «مجلس أمن وطني طارئ» يضم كافة الكتل السياسية (الشيعية، السنية، والكردية)، لتحمل المسؤولية التضامنية ومنع المزايدات أو الاستثمار السياسي في الأزمات الوجودية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org